

Distr.: General
11 November 2007Arabic
Original: English

الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
موناكو، ٢٠-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا السياسات العامة: حالة البيئة

نتائج التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

يعرض هذا التقرير النتائج التي خلص إليها التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية (GEO-4). ويقدم التقرير تقييماً للتغير البيئي وكيف يؤثر في أمن الناس وصحتهم وعلاقتهم الاجتماعية واحتياجاتهم المادية (رفاه الإنسان)، وكذلك في التنمية بصفة عامة. وينطوي التقييم ذو الحجية على سردٍ لسيرة التغيرات البيئية التي لا سابقة لها، مما تسببه الأنشطة البشرية التي تجري في عالم يزداد عولمةً وتصنيعاً وترابطاً. وهو يبين كيف أن المسؤولية عن الضغوط البيئية العالمية ليست موزعةً على نحو متساوٍ في جميع أنحاء العالم؛ إذ في حين أن الأغنياء هم الذين يسهمون بأكثر قدر في حدوث تلك الضغوط، فإن الفقراء هم الأشدّ تأثراً بالضرر من عواقبها.

والتغير البيئي يؤثر في خيارات التنمية البشرية. وحسبما يتبدى بوضوح من الأمثلة على الكوارث والنزاعات المسلحة، فإن الفقراء والنساء والأطفال هم الأكثر قابلية للتأثر بأخطارها. ولكن في حين تطرح التغيرات البيئية تحدياً خطيراً أمام البشرية، فإنها تمثل أيضاً فرصاً متاحةً عموماً، بما في ذلك للأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والتعاون الدولي. وهذان الجانبان مترابطان؛ ذلك أن الروابط والتحليلات

والاستجابات تتضمن فرصة سانحة لمعالجة قضايا البيئة والتنمية المتداخلة المعقدة. وبالنسبة إلى العديد من القضايا، ترجح كفة منافع المبادرة إلى اتخاذ إجراءات عمل مبكرة على كفة التكاليف المتكبدة. كما أن اكتساب المزيد من المعرفة عن قيمة هذه المنافع، مثل خدمات النظم الإيكولوجية، وكذلك فهم الروابط المتداخلة، يمكن أن يسهل الانتقال إلى التنمية المستدامة. غير أن هذا الانتقال سوف يتطلب مقايضات فيما بين مختلف القيم ودواعي القلق في المجتمع، مما قد ينطوي على خيارات قاسية. إضافة إلى ذلك، فإن أي انتقال من هذا النحو يجب أن تدعمه مؤسسات مُحكّمة الإدارة وابتكارية، قادرة على تهيئة الأوضاع المناسبة من أجل التغيير.

ويقترح المدير التنفيذي أن ينظر مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (المجلس/المنتدى) في الاستجابة التالية الثلاثية التفرعات إلى نتائج التقرير عن توقعات البيئة العالمية-4 (GEO-4):

(أ) حثّ الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجمهور العام على العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) وغيره من السلطات البيئية على مختلف الصعد العالمي منها والإقليمي والوطني والمحلي، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن تكون إدارة قضايا البيئة والتنمية موجهة نحو تحقيق النتائج. وتُعرض في هذا التقرير الخصائص التي تميّز بها الجهود من هذا القبيل؛

(ب) تعزيز قدرة اليونيب على دعم الجهود على النطاق العالمي من خلال الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وبرامج العمل لفترات السنتين، وذلك بما يلي:

١' توفير المعلومات والبيانات والتقييمات العلمية والارتقاء بالوعي بشأن حالة البيئة العالمية واتجاهاتها؛

٢' تحديد الأهداف والسياسات العامة واللوائح التنظيمية والأدوات وأفضل الممارسات؛

٣' رصد الإنجازات على المدى الطويل قياساً إلى تلك الأهداف؛

(ج) زيادة تعزيز القاعدة العلمية لدى اليونيب من أجل استبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض.

وسوف يُطوّر نطاق وأهداف التقرير الخامس عن توقعات البيئة العالمية-5 (GEO-5) بالتشاور مع الحكومات والوسط العلمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، عقب إجراء استعراض شامل للتقرير الرابع (GEO-4) عن توقعات البيئة العالمية. وقد رُصدت مخصّصات في برنامج عمل فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من أجل تلك المشاورات مع الحكومات والوسط العلمي ووسط الأعمال التجارية والمجتمع المدني. وينبغي أن يُستخدم التقييم العالمي من أجل توفير المعلومات اللازمة استراتيجياً لعمليات إعداد برامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب).

أولاً- الإجراءات المقترحة أن يتخذها مجلس الإدارة

١- لعل مجلس الإدارة يود أن ينظر في اعتماد مقرّر على نسق ما هو مقترح أدناه:

ألف- دإ-١٠/١ [..] الاستجابة إلى نتائج التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية

إن مجلس الإدارة،

إذ يتابع الاضطلاع بوظائفه ومسؤولياته حسبما هو مبين في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرّخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، بما في ذلك إبقاء حالة البيئة في العالم قيد المراجعة والاستعراض بغية ضمان تحديد أولويات المشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الواسعة وكذلك تلقيها الاعتبار المناسب والكافي من الحكومات، وتشجيع إسهام الجماعات العلمية الدولية ذات الصلة بالموضوع، وغيرها من الجماعات المهنية، في اكتساب المعارف والمعلومات البيئية وتقييمها وتبادلها،

وإذ يستذكر مقرّره ١/٢٢ المؤرّخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بشأن الإنذار المبكر والتقييم والرصد، ومقرّره ٦/٢٣ المؤرّخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بشأن استبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض، ومقرّره ٢/٢٤ المؤرّخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن حالة البيئة العالمية،

وإذ يرحّب مع الإعراب عن التقدير بالعرض الإيضاحي الذي قدّمه المدير التنفيذي عن نتائج التقرير الرابع عن تقييم توقّعات البيئة العالمية والإسهامات العينية المقدّمة من الخبراء والحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمراكز المتعاونة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تعزيز العملية التشاورية والمعنية ببناء القدرات، التي تركز عليها عملية التقييم،

١- لا يزال يساوره بالغ القلق بشأن أدلة الإثبات المقدّمة في التقييم عن التغيّرات البيئية التي لا سابقة لها على كل المستويات، بما في ذلك حالات التخلف الزمني الطبيعية منها والاجتماعية في التصدي لهذه التغيّرات، والمخاطرة في الاقتراب من النقاط الحرجة التي قد تقع بعدها تغيّرات مفاجئة متسارعة وربما لا يمكن أن تنحسر، مع ما يُحتمل أن تنطوي عليه من تبعات سلبية على رفاه الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة بالنسبة إلى الفقراء والفئات المستضعفة في المجتمع؛

٢- يعترف بأن التدهور البيئي الحالي يمثّل تحدياً خطيراً للتنمية البشرية وسلم البشر وأمنهم، وبأن منافع المبادرة إلى اتخاذ إجراءات عمل مبكرة تروبو على التكاليف المتكبّدة، وتمثّل فرصاً تُتاح لاستثمارات القطاع الخاص والخيارات الاستهلاكية والمجتمعات المحلية، وكذلك لتعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والدولي في السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

٣- يشدّد على أن الانتقال نحو التنمية المستدامة قد ينطوي على خيارات قاسية بين دواعي القلق والمصالح في المجتمع، ممّا يلزم أن تدعمه مؤسسات مُحكمة الإدارة وابتكارية وموجهة نحو تحقيق النتائج وقادرة على تهيئة الأوضاع المناسبة من أجل التغيير، وأن هذه هي رؤية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما هو مبين في مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، في القيام بدور رائد في هذا الصدد؛

٤ - بحث الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجمهور بعامّة على العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من السلطات البيئية على مختلف الصُّعد العالمي منها والإقليمي والوطني والمحلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق:

(أ) استخدام أدلة الإثبات والتوقّعات الإسقاطية وخيارات إجراءات العمل ذات الصلة بالتغيّرات البيئية ووطأة تأثيرها على التنمية ورفاه الإنسان، والتي سلّط عليها الضوء في التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية، من أجل تحديد الأهداف البيئية لأنشطتها؛

(ب) إدماج الأهداف البيئية في عملية صنع القرارات في القطاعين الخاص والعام بالاستفادة الفعّالة من الأنظمة القانونية والأدوات المالية والمعايير والعمليات التشاركية وغير ذلك من الأدوات والقدرات المتطوّرة بغية تهيئة بيئة مؤاتية من أجل:

١٤ ' زيادة استثمارات القطاع في مجال الابتكارات التكنولوجية والمبادرات الرامية إلى التخفيف من حدّة التغيّر البيئي والتكيّف معه، بما في ذلك من خلال الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتحسين كفاءة استخدام الموارد؛

٢٤ ' القيام بالاستثمارات الاستهلاكية والمنزلية في مجال التخفيف من حدّة التغيّر البيئي والتكيّف معه؛

٣٤ ' توسيع قدرات الناس، على نحو منصف، على التخفيف من حدّة التغيّر البيئي والتكيّف معه، مع توجيه الانتباه على وجه الخصوص إلى احتياجات الفقراء، والفئات المستضعفة، واعتمادهم على خدمات النظم الإيكولوجية.

(ج) استعراض فعالية الأداء البيئي لدى مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية قياساً إلى الأهداف البيئية؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل، من خلال برنامج العمل، ومع السلطات البيئية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، على التصديّ للتحديات البيئية الحالية والمستقبلية التي تواجه البشرية، وذلك بالاستفادة من فهم الروابط البيئية المعقّدة كأساس للنهج البرنامجي. علماً بأن النهج البرنامجي يُعنى بستة مجالات ذات أولوية، هي: تغيّر المناخ؛ والكوارث والنزاعات؛ وإدارة النظم الإيكولوجية؛ والإدارة المحكّمة للبيئة؛ والمواد الضارّة والنفايات الخطرة؛ وكفاءة استخدام الموارد المستدام في الاستهلاك والإنتاج، وغير ذلك من التغيّرات البيئية أيضاً، وذلك عن طريق:

(أ) إقامة الشراكات مع مراكز التفوّق وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بغية وضع برنامج متماسك متعدّد المستويات لتوفير أدلة إثبات دامغة من خلال التقييم البيئي المتكامل للروابط بين ظواهر التغيّر البيئي وعوامل تأثيره في التنمية ورفاه الإنسان؛

(ب) التعاون مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على وضع الأهداف البيئية، وتشجيع تبادل أفضل الممارسات في مجالات السياسة العامة واللوائح التنظيمية واستخدام الأدوات الاقتصادية؛

(ج) استعراض ورصد الإنجازات على المدى الطويل وكذلك فعالية البرامج البيئية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك البرامج البيئية لدى الحكومات التي ترغب في إخضاع برامجها لهذا الاستعراض، وذلك قياساً إلى الأهداف البيئية؛

٦- يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يعمل، بناءً على الخبرات المكتسبة من التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية، وتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، وغير ذلك من التطورات الحديثة في مجال عمليات التقييم وتحديد المؤشرات والتوقعات الإسقاطية البيئية على المدى القصير والمتوسط، على إعداد تقييم عالمي ذي مصداقية علمية وحدوى للسياسات العامة، وذلك بتشاور وثيق مع الحكومات والمجتمع العلمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، يتم إنجازه في الوقت المناسب بغية توفير المعلومات اللازمة استراتيجياً لوضع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثانياً- توقعات البيئة العالمية-٤ (GEO-4): تعزيز القاعدة العلمية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢- المسؤولية عن توفير المعلومات البيئية ذات المصداقية من أجل عملية صنع القرار هي جزء جوهري من الولاية المسندة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) منذ إنشائه في عام ١٩٧٢، وكذلك من الأنشطة التي ما انفك يظطلع بها منذ حينذاك. وقد أخذ التحديّ المواجه في توفير تلك المعرفة يتنامى باستمرار مع الازدياد الدائم في ضخامة حجم التغير البيئي وأتساعه. وفي وقت مبكر منذ عام ١٩٨٧، اقترحت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند)، التي ترأسها السيدة غرو هارلم برونتلاند، أنه ينبغي زيادة تعزيز قدرات اليونيب في هذا الخصوص.

٣- في عام ٢٠٠٢، اعترف مجلس إدارة اليونيب/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بأن ازدياد التعقيد في التدهور البيئي يتطلب توافر قدرة معززة على التقييم والرصد العلميين وعلى توفير الإنذارات المبكرة إلى الحكومات.^(١) واستجابةً إلى هذه الحاجة، بادر المجلس/المنتدى إلى استهلال عملية تشاورية واسعة النطاق بشأن تعزيز القاعدة العلمية لدى اليونيب.^(٢) ثم في شباط/فبراير ٢٠٠٤، عقدت مشاورات علمية حكومية دولية ومتعددة الأطراف صاحبة المصلحة حول تعزيز قاعدة اليونيب العلمية، شملت أكثر من ١٠٠ حكومة و ٥٠ منظمة شريكة، فأفضت إلى تحديد الاحتياجات والخيارات لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك مواصلة تعزيز عملية تقييم توقعات البيئة العالمية (GEO) (انظر الموقع الشبكي <http://www.unep.org/scienceinitiative/>).

(١) انظر الفقرة ٨ (هـ) من تقرير الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية للوزراء أو من يمثلهم المعني بإدارة شؤون البيئة الدولية، بصيغته المعتمدة في المقرّر د-١/٧.

(٢) شارك فيها أكثر من ١٠٠ حكومة و ٥٠ جهة شريكة في تقديم إسهامات مكتوبة وإجراء حوارات مباشرة (انظر أيضاً الموقع الشبكي <http://science.unep.org>).

٤- منذ العام ١٩٩٧، أصدر اليونيب أربعة تقارير عن توقّعات البيئة العالمية، قدّمت تقييمات بيئية باتباع عملية تشاركية حظيت بتقدير رفيع. وقد أعقب التقرير الأول عن توقّعات البيئة العالمية الصادر في عام ١٩٩٧، تقريران آخران صدرا في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢. وفي كل تقرير، كانت عملية إعداد توقّعات البيئة العالمية تتطوّر وتتوسّع لكي تشتمل على مشاهد افتراضية (سيناريوهات) وغيرها من الإضافات. والتقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية (GEO-4) هو نتيجة لأشمل عملية إعداد وتقييم لهذه التوقّعات حتى هذا التاريخ، حسبما دعا إليه المقرّر ١/٢٢ الصادر عن مجلس الإدارة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وقد تحقّق تعزيز هذه العملية بفضل الجمع بين الخبرات المكتسبة من عمليات تقييم سابقة في إطار توقّعات البيئة العالمية، وعناصر مستخلصة من عمليات تقييم علمية مدعّمة بالقرائن الثابتة، مثل تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية.

٥- وقد صمّم التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية (GEO-4) بقصد ضمان التآزر بين العلم والسياسة العامة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مصداقيته العلمية وجعله مستجيباً لاحتياجات السياسة العامة. وجرى إعداده من خلال عملية تشاورية شاملة، بدأت مع المشاورة العالمية الحكومية الدولية المذكورة أعلاه بشأن تعزيز قاعدة اليونيب العلمية، التي عُقدت في عام ٢٠٠٤. ثم أعقب تلك المشاورة العالمية مشاورات إقليمية عُقدت في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وحُدّدت فيها قضايا بيئية إقليمية وعالمية رئيسية. وبناءً على هذه المشاورات، وُضعت الصيغة النهائية لنطاق التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية وأهدافه وعملياته الإجرائية واعتمدت في إطار المشاورة الأولى العالمية الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف صاحبة المصلحة بشأن تقييم توقّعات البيئة العالمية الرابع (GEO-4)، التي عُقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٦- قام بعملية التقييم عشرة أفرقة خبراء معينين بفصول التقرير العشرة، تضمّ المؤلفين الرئيسيين المنسّقين والمؤلفين الرئيسيين، يدعمهم منسّقو الفصول الذين وفرّهم أمانة اليونيب. ثم عُرضت مشاريع النواتج الصادرة عن أفرقة الخبراء على جولة إضافية من المشاورات الإقليمية، وجولتين من الاستعراض الواسع النطاق فيما بين الأقران من الخبراء والحكومات. وأشرف على عملية الاستعراض محرّرو استعراض الفصول. ووجّه عملية التقييم ودعمها فريق استشاري رفيع المستوى من كبار المسؤولين الحكوميين عن وضع السياسات العامة، والشركاء في التمويل، والعلماء والجامعيين، إلى جانب ممثلي عدد من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمراكز المتعاونة مع عملية تقييم توقّعات البيئة العالمية، والمجتمع المدني.

٧- يقدّم التقرير عن تقييم توقّعات البيئة العالمية الرابع (GEO-4)، في عشرة فصول: لمحة عامة عن القضايا البيئية وحالة البيئة واتجاهاتها في الفترة بين عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٧، والأبعاد البشرية للتغيّر البيئي، وتوقّعات في استشراف المستقبل باستخدام أربعة مشاهد افتراضية (سيناريوهات)، والخيارات المتاحة على صعيد السياسات العامة بشأن استدامة مستقبلنا المشترك:

الفصل ١: التنمية من أجل البيئة

الفصل ٢: الغلاف الجوي

الفصل ٣:	الأراضي
الفصل ٤:	المياه
الفصل ٥:	التنوع الأحيائي
الفصل ٦:	استدامة مستقبل مشترك
الفصل ٧:	قابلية البيئة والناس للتأثر: التحديات والفرص
الفصل ٨:	الروابط المتبادلة: الإدارة المحكمة (الحوكمة) من أجل الاستدامة
الفصل ٩:	المستقبل اليوم
الفصل ١٠:	من المحيط الخارجي إلى صُلب صنع القرارات - خيارات من أجل العمل

٨- وقد تزامن إصدار التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية (GEO-4) في عام ٢٠٠٧ مع الذكرى السنوية العشرين لإصدار تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، المعنون: مستقبلنا المشترك. ويستخدم التقرير الرابع عن التوقّعات (GEO-4) تقريرَ اللجنة العالمية مرجعاً لتقييم التقدّم في مسار معالجة قضايا البيئة والتنمية الرئيسية. كما يسلّط التقرير الرابع عن التوقّعات الضوء على دور البيئة الحيوي في التنمية، ولا سيما من أجل رفاه الإنسان، وهو الجانب الأهم. وتُستمدّ معلوماته من طائفة واسعة من المصادر ذات المصدقية، بما في ذلك المطبوعات العلمية، وبوابة بيانات توقّعات البيئة العالمية، والمعارف المحلية والأهلية، وغير ذلك من الدراسات التقييمية ومنها مثلاً تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، والتقييم الرابع الذي اضطلع به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ (IPCC).

٩- أمّا الموجز الموجه إلى صنّاع القرار فقد أعدّه اليونيب بالاستفادة من مدخلات تقنية مستمدة من المؤلفين الرئيسيين المنسّقين، ومدخلات أسهم بها أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى. وكان الموجز موضوعَ جولتين من استعراض مستفيض فيما بين الأقران من الخبراء والحكومات، وكذلك موضوع دراسة متعمّقة في إطار المشاورة الثانية العالمية الحكومية الدولية والمتعدّدة الأطراف صاحبة المصلحة بشأن التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية (GEO-4) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. واعتمدت تلك المشاورة بياناً أقرت فيه ذلك الموجز. ويرد البيان في مرفق هذا التقرير. والموجز متاح للاطلاع عليه في الوثيقة UNEP/GCSS.X/INF/8.

١٠- واستُشيرت حكومات ومنظمات مختلفة أثناء العملية؛ وكانت إسهاماتها ذات أهمية حيوية لضمان جدوى التقييم لوضع السياسات العامة وكذلك مشروعيته. وجمع التقرير عن التقييم فريقاً من أكثر من ٣٨٠ عالماً وجميع الشخصيات الرئيسية في ميادين مثل علم المناخ، وعلم البيئة الأحيائية (الإيكولوجيا)، ومصائد الأسماك، واستخدام الأراضي، وُزّعوا على عشرة أفرقة أعدت فصوله. وكان زهاء ١٥٧ خبيراً منهم معيّنين من ٤٨ حكومة. وشارك عدد إضافي من العلماء بلغ ألف عالم بصفة أقران في عملية الاستعراض، فقاموا بتمحيص النتائج في مجالات خبرتهم المتخصصة من أجل دحض أي مزاعم مضلّلة. وسُجّل ما مجموعه أكثر من ١٣ ٠٠٠ تعليق على مشروع التقرير الكامل و٣ ٠٠٠ تعليق على الموجز الموجه إلى صنّاع القرار، ونظرت فيها أفرقة الخبراء التي تولّت كتابة كل فصل من فصوله.

١١ - وقد أدى إصدار التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية (GEO-4) إلى تقديم لمحة بارزة الأهمية جداً عن القضايا البيئية للجمهور العام، وكذلك عن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) في الحرص على استبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض. وأدى هذا أيضاً إلى زيادة التوقعات بشأن الاستجابة بتدابير فعّالة على مختلف المستويات للتصدّي إلى هذه التحديات. كما أن التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية (GEO-4) يزوّد صنّاع القرار بأفضل قاعدة معرفية غير تقييمية لكنها ذات جدوى لوضع السياسات العامة ويمكن الاستناد إليها في المبادرة إلى العمل.

ثالثاً - الرسائل الأساسية الموجهة إلى صنّاع القرار في التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية (GEO-4)

١٢ - أقرت الرسائل الأساسية التالية الموجهة إلى صنّاع القرار المشاورة العالمية الثانية الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف صاحبة المصلحة حول التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧:

تعتمد البشرية على البيئة، الحاسمة الأهمية لكل من التنمية ورفاه الإنسان. فالموارد الطبيعية - بالمقارنة بالموارد المالية والمادية والبشرية - هي أساس معظم ثروة البلدان. والتغيّر البيئي يمكن أن يؤثر على أمن الناس وصحتهم وعلاقاتهم الاجتماعية واحتياجاتهم المادية.

وثمة أدلة تثبت حدوث تغيّر بيئي غير مسبوق على الصعيدين العالمي والإقليمي:

- فسطح الأرض آخذ في الاحترار. وهذا يتبدّى الآن من عمليات رصد الزيادات في المتوسط العالمي لدرجة حرارة الهواء والمحيطات، وذوبان الجليد والثلوج على نطاق واسع، وارتفاع المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر. ومن بين التأثيرات الرئيسية الأخرى التغيّرات في مدى توافر المياه، وتدهور الأراضي، والأمن الغذائي، وفقدان التنوّع الأحيائي (البيولوجي). كما أن الزيادة المتوقعة بحسب الإسقاطات في مدى تواتر وشدة موجات السخونة، والأعاصير، والفيضانات، وحالات الجفاف من شأنها أن تؤثر تأثيراً هائلاً على ملايين كثيرة من البشر، من بينهم أولئك الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة وفي المناطق القطبية. وبينما زاد المتوسط العالمي لدرجات الحرارة في القرن المنصرم بمقدار ٠,٧٤ درجة مئوية، فإن أفضل تقدير صادر عن الهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) فيما يتعلق بالاحترار الإضافي على مدى القرن الحالي يشير إلى أن هذا الاحترار متوقّع له أن يتراوح من ١,٨ درجة مئوية إلى ٤,٠ درجات مئوية. وقد يؤدي تغيّر المناخ إلى زيادة تفاقم فقدان التنوّع الأحيائي وتدهور حالة الأراضي والتربة والغابات والمياه العذبة والمحيطات.

- يموت أكثر من مليوني شخص على صعيد العالم قبل الأوان كل عام نتيجة لتلوث الهواء الخارجي والداخلي. ومع أن تلوث الهواء قد انخفض في بعض المدن نتيجة للتدابير التكنولوجية والسياساتية، فإن تزايد الانبعاثات في مدن أخرى يؤدي إلى زيادة شدة التحديات. ويشكّل تلوث الهواء الداخلي نتيجة لحرق أنواع وقود الكتلة الحيوية الصلبة بطريقة غير صحيحة عبئاً صحياً هائلاً أيضاً.

- أصبح الآن حجم "الثقب" الموجود في طبقة الأوزون الستراتوسفيرية فوق القطب الجنوبي، وهي الطبقة التي تحمي الناس من الأشعة فوق البنفسجية الضارة، أكبر الآن مما كان في أي وقت من قبل. ونتيجة لانخفاض انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون. ومع افتراض الامتثال لأحكام بروتوكول مونتريال، من المتوقع أن تعود طبقة الأوزون إلى سابق عهدها، ولكن ليس قبل الفترة ما بين عام ٢٠٦٠ و٢٠٧٥ نتيجة لوجود فارق زمني طويل.
 - يؤدي استخدام الأراضي بطريقة غير قابلة للاستدامة، وكذلك تغيير المناخ، إلى زيادة تدهور حالة الأراضي، بما يشمل تحات التربة، واستنفاد المغذيات، وشحّة المياه، والملوحة، والتصحر، وحدوث اختلال في الدورات البيولوجية. ويعاني الفقراء معاناة غير متناسبة من جرّاء تأثيرات تدهور حالة الأراضي، وخاصة في المناطق الجافة، التي تقيم أود ثلثي سكان العالم.
 - ينخفض عالمياً المورد المتاح لكل فرد من المياه العذبة، وتظلّ المياه الملوثة أكبر سبب بيئي منفرد للإصابة بالمرض وللوفاة بين البشر. وفي حال استمرار الاتجاهات الحالية، سوف يعيش ١,٨ بليون شخص في بلدان أو مناطق تعاني من شحّة مطلقة في المياه بحلول سنة ٢٠٢٥، وقد يتعرّض ثلثا سكان العالم لأزمة مياه. ويؤثر التندّي في كمية ونوعية المياه السطحية والجوفية على النظم الإيكولوجية المائية وعلى خدماتها.
 - مازالت النظم الإيكولوجية المائية تتعرّض لاستغلال شديد، مما يعرّض للخطر استدامة الإمدادات الغذائية والتنوّع البيولوجي. فمصيد الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة على الصعيد العالمي يشهد انخفاضات على نطاق كبير، يتسبّب في معظمها الإفراط المستمر في الصيد.
 - الغالبية العظمى من الأنواع المدروسة جيداً آخذة في التندّي من حيث توزّعها ووفرتها، أو كليهما معاً. ومع أن التندّي في مساحة الغابات المعتدلة قد انحسر، بحيث بلغت الزيادة السنوية ٣٠.٠٠٠ كيلومتر مربع خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥، فقد استمرّت إزالة الغابات في المناطق الاستوائية بمعدّل سنوي بلغ ١٣٠.٠٠٠ كيلومتر مربع أثناء الفترة نفسها. وحُدّد أن أكثر من ١٦.٠٠٠ نوع أصبح مهدّداً بالانقراض.
- وهذه التغيّرات غير المسبوقة ترجع إلى الأنشطة البشرية في عالم يتزايد اتسامه بطابع العولمة والتصنيع والترابط، وهي أنشطة يجرّكها اتّساع تدفّقات السلع والخدمات ورأس المال والناس والتكنولوجيا والمعلومات والأفكار واليد العاملة، بحيث تؤثر حتى على السكان المعزولين. والمسؤولية عن الضغوط البيئية العالمية ليست موزّعة بالتساوي في مختلف أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٤، أنتجت البلدان المدرجة في المرفق الأول من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، التي يعيش فيها ٢٠ في المائة من سكان العالم، ٥٧ في المائة من الإنتاج العالمي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية، وكانت مسؤولة عن ٤٦ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كما أن التنمية الصناعية، واستخراج الموارد الطبيعية، والإنتاج الصناعي الذي تنبعث عنه كميات كبيرة من الكربون، هي عوامل

قد تكون لها عواقب بيئية كبيرة، ويلزم معالجتها. وتشمل الاستجابات استخدام أفضل التكنولوجيات والممارسات المتاحة حسب مقتضى الحال.

ويؤثر التغير البيئي على خيارات التنمية البشرية، مع كون الفقراء هم الأكثر قابلية للتأثر. فعلى سبيل المثال، في الفترة ما بين عام ١٩٩٢ وعام ٢٠٠١، كانت الفيضانات هي أكثر الكوارث الطبيعية شيوعاً، بحيث تسببت في مصرع زهاء ١٠٠ ٠٠٠ شخص وتضرر منها أكثر من ١,٢ بليون شخص. علماً ما يربو على ٩٠ في المائة من الناس المعرضين للكوارث يعيشون في العالم النامي.

وقد تبلغ النظم الفيزيائية الأحيائية والنظم الاجتماعية نقاطاً حرجة، تقع بعدها تغيّرات فجائية ومتسارعة أو قد لا يكون من الممكن أن تنحسر. وسيناريوهات توقّعات البيئة العالمية-٤ (GEO-4) الأربعة يتّضح منها تزايد المخاطرة في تجاوز النقاط الحرجة، حتى مع تباطؤ أو تراجع مسار بعض اتجاهات التدهور البيئي العالمية بمعدّلات مختلفة قرب منتصف القرن. فالتغيّرات في النظم الفيزيائية الأحيائية والنظم الاجتماعية قد تستمر حتى في حال إزالة عوامل التغير، مثلما يتبدّى في استنفاد طبقة الأوزون الموجودة في الستراتوسفير وهلاك أنواع معيّنة.

ومن اللازم أن تسعى الدول ويسعى المجتمع الدولي سعيًا حثيثاً إلى الانتقال صوب التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات وتقديم الدعم التكنولوجي للبلدان النامية. وتتطلب التدابير الرامية إلى الحد من مسببات التغير البيئي من جانب جميع أصحاب المصلحة، ومن بينهم القطاع الخاص والمستهلكون، مفاضلات قد تنطوي على خيارات صعبة، ما بين القيم والشواغل المختلفة.

وباستطاعة صنّاع القرار أن يشجّعوا على اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب وذلك بإدماجهم الجهود المتعلقة بالوقاية والتخفيف والتكيف في صلب عملية صنع القرار من خلال جهود مستدامة تشمل ما يلي:

- الحدّ من قابلية الناس للتأثر بالتغيّرات البيئية والاجتماعية-الاقتصادية وذلك بتحقيق اللامركزية، وتعزيز حقوق السكان المحليين فيما يتعلق بالموارد، وتحسين سبل الحصول على دعم مالي وتقني، وتحسين القدرة على التأقلم مع الكوارث الطبيعية، وتمكين النساء والفئات المستضعفة؛

- إدماج الأنشطة البيئية في إطار العمل الإنمائي الأوسع نطاقاً، بما في ذلك بالتحقق من الآثار البيئية للإتفاقات العام المقترح، وتحديد الأهداف البيئية القطاعية والمشاركة بين القطاعات، وتشجيع أفضل الممارسات، ورصد الإنجازات على المدى الطويل؛

- زيادة الامتثال للمعاهدات بالتغلب على مشكلة التكاليف الإدارية وعبء الإبلاغ الشديد الواقع على كاهل الأطراف، وتحسين الرصد والامتثال، وزيادة التنسيق، وبخاصة على الصعيد الوطني؛

- هيمنة بيئات تمكينية من أجل الابتكار وتطبيق الحلول المستجدة وذلك باستخدام الأدوات الاقتصادية، والتكنولوجيات الجديدة والحالية، وتمكين أصحاب المصلحة، واتباع نهج أكثر تكيفاً تحرّراً

من نظم الإدارة والإنتاج التقليدية المجزأة مؤسسياً، وتسفر عن أنماط في الاستهلاك والإنتاج تكون أكثر قابلية للاستدامة؛

- تعزيز المعرفة والتثقيف والوعي في شؤون البيئة وذلك يجعل الاطلاع على أفضل البحوث والبيانات العلمية المتوافرة ميسوراً من خلال تحسين الرصد، وعمليات التقييم، والبنية الأساسية المعرفية، والاستفادة من التطورات السريعة التي تحدث في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛

- تعبئة الموارد المالية للتصدي للمشاكل البيئية وذلك من خلال اتباع نهج مبتكرة، بما يشمل تقديم مدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، مع التوصل إلى نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً وغير تمييزي ومنصفاً، إلى جانب تحرير مجدي للتجارة يعود بالفائدة على البلدان أيّاً كانت مرحلة التنمية فيها.

ومن الممكن أن تُستخدم بفعالية، من أجل الانتقال صوب التنمية المستدامة، المعرفة عن الروابط المتداخلة بين البيئة والتنمية وتأثيراتها على رفاه الإنسان، التي اكتسبت منذ صدور تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون مستقبلنا المشترك. ذلك أن دواعي القلق بشأن البيئة العالمية ربما كانت قد بلغت نقطة حرجة خاصة بها، مع تزايد الإدراك بأن منافع التكبير باتخاذ التدابير اللازمة، فيما يتعلق بمشاكل كثيرة، تفوق التكاليف. وقد حان الآن أوان العمل على تحقيق الانتقال صوب التنمية المستدامة بدعم من مؤسسات محكومة جيداً ومبتكرة وموجهة صوب تحقيق نتائج.

رابعاً- الاستجابة إلى نتائج التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية

١٣- طلب مجلس الإدارة، في مقرره ٢/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، إلى المدير التنفيذي أن يعرض نتائج التقرير الرابع عن تقييم توقعات البيئة العالمية (GEO-4) على مجلس الإدارة، إبان دورته الاستثنائية العاشرة، بغية تيسير النظر في النتائج وما تنطوي عليه من تبعات محتملة، وذلك على سبيل المثال بشأن التوجيه الاستراتيجي لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبشأن أداء الوظائف المنوطة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في منظومة الأمم المتحدة، وفي توفير الخدمات للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١٤- ولدى النظر في نتائج التقييم، لعلّ المجلس/المنتدى يودّ أن ينظر خصوصاً في الرسائل الأساسية الموجهة إلى صنّاع القرار، الواردة في الموجز الموجه إلى صنّاع القرار أيضاً، والتي أيدتها المشاورة الثانية العالمية الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف صاحبة المصلحة حول التقييم الرابع لتوقعات البيئة العالمية (GEO-4)، التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، والمعروضة أعلاه. وتستند الرسائل الأساسية إلى تقييم شامل للتغير البيئي وكيف يؤثّر في أمن الناس وصحتهم وعلاقتهم الاجتماعية واحتياجاتهم المادية (رفاه الإنسان)، وكذلك في التنمية عموماً. ويسلّط ذلك التقييم الضوء على حدوث تغيير بيئي لا سابقة له، على الصعيدين العالمي والإقليمي، قد يبلغ نقاطاً حرجية حديّة، قد تقع فيما بعدها تغييرات خطيرة مفاجئة متسارعة، ويُحتمل أن تكون لا رجعة فيها.

١٥- وهذه التغيرات غير المسبوقة تسببها الأنشطة البشرية التي تجري في عالم يزداد عولمةً وتصنيعاً وترابطاً، حيث يجرّكها اتّساع تدفّقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والناس والتكنولوجيات والمعلومات والأفكار والأيدي العاملة. علماً بأن المسؤولية عن الضغوط البيئية العالمية ليست موزعة بالتساوي في مختلف أنحاء العالم؛ ففي حين أن الأغنياء هم الذين يسهمون بأكثر قدر في حدوث هذه الضغوط، فإن الفقراء هم الأشدّ تأثراً من جرّاء عواقبها.

١٦- كما أن التغيّر البيئي يؤثّر في خيارات التنمية البشرية. وحسبما يتبدّى بوضوح من الأمثلة على الكوارث والنزاعات المسلّحة، فإن الفقراء والنساء والأطفال هم الأكثر عرضةً للتأثّر بأخطارها. ذلك أن النزاعات والعنف والاضطهاد، على سبيل المثال، هي عوامل تشدّد أعداداً كبرى من السكان المدنيين، حيث تدفع الملايين من الناس قسراً إلى النزوح إلى مناطق بيئةٍ أحيائية هامشية، سواء داخل بلدانهم أو عبر الحدود الوطنية. وهذا يقوّض، أحياناً طوال عقود من الزمن، موارد المعيشة المستديمة وأسس التنمية الاقتصادية، وكذلك قدرة النظم الإيكولوجية على تلبية الطلب المتزايد على الموارد. إضافةً إلى ذلك، فإن الأخطار الطبيعية قد تسببت، على مدى العشرين سنة الماضية، في إزهاق حياة أكثر من ١,٥ مليون نسمة وفي التأثير في حياة أكثر من ٢٠٠ مليون شخص سنوياً.

١٧- ولكنّ في حين أن التغيرات البيئية تطرح تحدياً خطيراً على البشرية، فإنها تمثّل أيضاً فرصاً متاحة، بما في ذلك لأوساط الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية، وكذلك للتعاون الدولي. وهذان الجانبان مترابطان معاً؛ ذلك أن الروابط والتحليلات والاستجابات تتضمن فرصاً سانحةً لمعالجة قضايا البيئة والتنمية المتداخلة المعقّدة. وبالنسبة إلى العديد من القضايا، فإن منافع المبادرة إلى اتخاذ إجراءات عمل مبكرة ترجح على التكاليف المتكبّدة. كما أن اكتساب المزيد من المعرفة عن قيمة هذه المنافع، مثل خدمات النظم البيئية، وكذلك فهم الروابط المتداخلة، يمكن أن يسهّل الانتقال إلى التنمية المستدامة، والمقايضة فيما بين مختلف القيم والمصالح ودواعي القلق في المجتمع.

١٨- ويقترح المدير التنفيذي أن ينظر المجلس/المنتدى في الاستجابة الثلاثية المستويات إلى نتائج التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية (GEO-4)، المعروضة أدناه.

ألف- المبادرة إلى بذل جهود دولية من أجل التنمية

١٩- ألهمت لجنة بروتلاند العديد من المبادرات على مختلف الصّعد، العالمي منها والإقليمي والوطني والمحلي، بما في ذلك المبادرة التي مهّدت الأرضية للانطلاق في هذا الصدد أي عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ (مؤتمر قمة الأرض)، والاستراتيجيات الوطنية بشأن التنمية المستدامة، وكذلك المشاريع التشاركية المحلية المعنية بالحفاظ على الموارد واستخدامها المستدام بناءً على مبادئ الإنصاف والمساواة والتشارك في المنافع.

٢٠- ثم بعد عشرين عاماً، يستنتج التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية (GEO-4) أن الانتقال إلى التنمية المستدامة قضية تحتاج إلى سعي حثيث بقدر أكبر من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتوفير الدعم التكنولوجي للبلدان النامية. كما أن اتخاذ التدابير للعمل اللازم

من قِبَل كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمستهلكون أيضاً، من أجل التقليل من العوامل المحرّكة للتغيّرات البيئية، يتطلّب اللجوء إلى مقايضات فيما بين مختلف القيم ودواعي القلق، ممّا قد ينطوي على خيارات قاسية.

٢١- ويحتاج الأفراد والمستهلكون والأسر المعيشية والقرويون والمزارعون ومنشآت الأعمال الصغيرة النطاق وشركات القطاع الخاص الكبيرة النطاق إلى البيئة المؤاتية الصحيحة التي تمكّنهم جميعاً من اللجوء إلى الخيارات الملائمة للبيئة. كما أنهم يحتاجون إلى الدعم في خياراتهم من مؤسسات مُحكمة الإدارة جيداً (محوكمة) مرنة تكيفيّة ابتكارية متوجّهة نحو تحقيق النتائج قادرة على استحداث الأوضاع المناسبة من أجل التغيير. وهذا يقتضي من السلطات في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية أن تدمج دواعي القلق البيئية في صلب عملية صنع القرار لديها. ومن اللازم أن تقوّم السلطات البيئية بمساندة ودعم عملية الدمج هذه.

٢٢- يقترح المدير التنفيذي أن يبحث المجلس/المنتدى الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجمهور بعامّة على العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من السلطات البيئية على مختلف الصُّعد العالمي منها والإقليمي والوطني والمحلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق:

(أ) استخدام أدلة الإثبات والتوقّعات الإسقاطية وخيارات إجراءات العمل ذات الصلة بالتغيّرات البيئية ووطأة تأثيرها على التنمية ورفاه الإنسان، ممّا قدّمه التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية، من أجل تحديد الأهداف البيئية لأنشطتها؛

(ب) إدماج الأهداف البيئية في عملية صنع القرار في القطاعين الخاص والعام بالاستفادة الفعّالة من الأنظمة القانونية والأدوات المالية والمعايير والعمليات التشاركية وغير ذلك من الأدوات والقدرات المتطوّرة بغية تهيئة بيئة مؤاتية من أجل:

١٠٤ زيادة استثمارات القطاع في مجال الابتكارات التكنولوجية والمبادرات الرامية إلى التخفيف من حدّة التغيّر البيئي والتكيف معه، بما في ذلك من خلال الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتحسين كفاءة استخدام الموارد؛

٢٠٤ القيام بالاستثمارات الاستهلاكية والمنزلية في مجال التخفيف من حدّة التغيّر البيئي والتكيف معه؛

٣٠٤ توسيع قدرات الناس، على نحو منصف، على التخفيف من حدّة التغيّر البيئي والتكيف معه، مع توجيه الانتباه على وجه الخصوص إلى احتياجات الفقراء، والفئات المستضعفة، واعتمادهم على خدمات النظم الإيكولوجية.

(ج) استعراض فعالية الأداء البيئي لدى مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية قياساً إلى الأهداف البيئية.

٢٣- ومن شأن اتخاذ المجلس/المنتدى مقرراً من هذا القبيل أن يحث أصحاب المصلحة المعنيين على تحديد الأهداف البيئية اللازمة كأساس لاتباع نهج قائم على تحقيق النتائج في الإدارة المحكّمة لشؤون البيئة ودمج دواعي القلق البيئية في المسار الرئيسي للتنمية. ويُتوقع من أصحاب المصلحة أن يباشروا اتباع هذه النهج وفقاً للبنى الإدارية الخاصة بهم. أمّا تقديم اليونيب الدعم إلى غيره من هيئات الأمم المتحدة في هذا الخصوص فسوف يُضطلع به وفقاً للولاية^(٣) المسندة إليه ولبرنامج عمله، من خلال ترتيبات التعاون الحالية ومنها مثلاً فريق إدارة البيئة. وأمّا تقديمه الدعم إلى البلدان فسوف يُضطلع به كذلك وفقاً للولاية المسندة إليه^(٤) ولبرنامج عمله، في سياق نهج متّسق ضمن منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري عملاً بتنفيذ خطة عمل بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات.

باء- تعزيز قدرة اليونيب على دعم استجابة قائمة على الروابط في التصدي للتعدي البيئي

٢٤- يسلّط التقرير الرابع عن تقييم توقّعات البيئة العالمية (GEO-4) الضوء على الروابط بين التعدي البيئي والتنمية، مع التأكيد على الضرورة الاستراتيجية إلى أطر عمل تكيفية وقانونية ودولية وسوقية تمكّن من الاستجابة في التصدي للتعدي البيئي ووطأة تأثيراته على التنمية ورفاه الإنسان. كما يؤكّد التقرير (GEO-4) على الحاجة إلى تعزيز فهم المجتمع للروابط الخاصة بالتعدي البيئي والمخاطرة المحتملة من جرّاء بلوغ نقاط حرجة حديّة يصبح بعدها إصلاح البيئة نفسها محفوفاً بالمخاطر من جرّاء وطأة التأثيرات الشديدة على التنمية وعلى عالم مترابط.

٢٥- وكذلك يقترح المدير التنفيذي لهذا السبب أن يعمل اليونيب على تقديم الدعم من خلال الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وبرنامج عمله بغية رفع مستوى موارد التمويل الكبيرة اللازمة لدعم إجراء المزيد من الأبحاث العلمية المجدية للسياسات العامة وتقديم الدعم المستدام إلى الحكومات بغية تمكينها من الاستجابة بفعالية على المستوى المناسب. كما أن الاستجابة القائمة على الروابط في التصدي للتعدي البيئي عامل مهم أيضاً في العناية بأحد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلم والأمن. ومن ثمّ فإنّ التقييم البيئي المتكامل هو الأساس الذي سوف يستند إليه اليونيب في الاستراتيجية المتوسطة الأجل فيما يتعلق بما يلي:

- (أ) تعدي المناخ؛
- (ب) الكوارث والنزاعات؛
- (ج) إدارة النظم البيئية؛
- (د) الإدارة المحكّمة لشؤون البيئة؛

(٣) قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، وخصوصاً الجزء الثاني، الفقرتين الفرعيتين ٢(ب) و(ج).

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، وخصوصاً الجزء الثاني، الفقرة الفرعية ٢(هـ) والفقرة ٣.

(هـ) المواد الضارة والنفايات الخطرة؛

(و) كفاءة استخدام الموارد - الاستهلاك والإنتاج المستدامان.

٢٦- وهذه هي اللبنات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وسوف تعتمد الأنشطة ذات الصلة بمعالجة هذه القضايا على برنامج عمل اليونيب الحالي، ومن ثمّ فسوف تيسّر الأخذ بالمبادرات الابتكارية والأشدّ فعالية. والتقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية إنّما هو منطلق في الاستجابة إلى احتياجات البلدان في هذه المجالات الستة ذات الأولوية وكذلك في التصديّ إلى التغيّرات البيئية الأخرى. والتمويل الوافي بالغرض والمستدام لعمليات التقييم العلمية هو المفتاح لنجاح اليونيب في العمل في هذه المجالات الستة ذات الأولوية. وفي العناية بهذه المجالات ذات الأولوية، سوف يتعاون اليونيب مع غيره من هيئات الأمم المتحدة وسوف يكملّ أنشطتها البرنامجية، وخصوصاً أنشطة أمانات الاتفاقات البيئية المتعدّدة الأطراف.

٢٧- وسوف يؤدّي اليونيب المهام الوظيفية التالية المحدّدة في التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية باعتبارها من ضمن الوظائف الجوهرية للسلطات البيئية في دعم مسار العمل البيئي المتكامل:

(أ) توفير المعلومات والبيانات والتقييمات العلمية والارتقاء بالوعي؛

(ب) تحديد الأهداف والسياسات العامة واللوائح التنظيمية والأدوات وأفضل الممارسات؛

(ج) رصد الإنجازات على المدى الطويل قياساً إلى تلك الأهداف.

٢٨- وسوف يؤدّي اليونيب هذه المهام الوظيفية على الصعيد العالمي وذلك بالعمل مع الشركاء وبتعزيز قدرات المؤسسات البيئية الإقليمية البيئية والوطنية من خلال دعم بناء القدرات والتكنولوجيا. وبهذا الأسلوب، سوف ينميّ اليونيب على نحو تام رأسمال القدرات لدى الدول الأعضاء والمؤسسات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبغية قيام اليونيب بتعزيز قدرته على أداء هذه الوظائف دعماً للاستجابة القائمة على الروابط في التصديّ للتغيّر البيئي، سوف يلجأ إلى ما يلي:

(أ) الدخول في شراكات مع مراكز التفوق وغيرها من أصحاب المصلحة بغية تعزيز نهج برنامجي متنسق ومتعدّد المستويات في توفير أدلة الإثبات الدامغة من خلال التقييم البيئي المتكامل، بما في ذلك من خلال عمليات متابعة توقّعات البيئة العالمية وتقييم النظم البيئية الإيكولوجية في الألفية، بشأن روابط التغيّر البيئي وتأثيرها في التنمية ورفاه الإنسان؛

(ب) التعاون مع غيره من الهيئات في منظومة الأمم المتحدة على تقديم الدعم إلى البلدان النامية في تطوير الأهداف البيئية وتشجيع تبادل أفضل الممارسات المتّبعة في مجالات السياسات العامة واللوائح التنظيمية واستخدام الأدوات الاقتصادية؛

(ج) استعراض ورصد الإنجازات على المدى الطويل وفعالية البرامج البيئية في منظومة الأمم المتحدة وكذلك البرامج البيئية لدى الحكومات التي ترغب في إخضاع برامجها إلى استعراضات من هذا النحو قياساً إلى الأهداف البيئية المتفق عليها.

جيم - المبادرة إلى إجراء مشاورات بشأن سلسلة توقّعات البيئة العالمية في المستقبل

٢٩- في إطار تعزيز قاعدة اليونيب العلمية، سوف تُجرى مشاورات شاملة مع الحكومات والمجتمع العلمي وأصحاب المصلحة المعنيين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حول التقييم الرابع لتوقّعات البيئة العالمية بغية استيعاب الدروس المتعلّمة وتوفير المعلومات اللازمة للجيل التالي من سلسلة توقّعات البيئة العالمية. وقد أدّى التقييم الرابع لتوقّعات البيئة العالمية إلى تعبئة جهود العلماء والمراكز المتعاونة والحكومات والشركاء الآخرين من أجل إعداد تقييم قائم على الاستعراض النقدي فيما بين النظراء وذي مصداقية علمية وجدوى للسياسات العامة للقضايا على الصعيد العالمي وكذلك على الصعيد الإقليمي. وقد أصبح هذا التقييم عملية حكومية دولية ومتعدّدة الأطراف تقوم على الولاية المسندة إلى اليونيب وصلاحيته الجامعة من دون اللجوء بالضرورة إلى استحداث هيئة حكومية دولية جديدة.

٣٠- كما أن التقرير الرابع عن تقييم توقّعات البيئة العالمية يعتمد بشدّة على عمليات التقييم الحالية شبه العالمية، وكذلك على عمليات التقييم المواضيعية، ومنها مثلاً عمليات التقييم التي يضطلع بها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ. وسوف يركّز إعداد تقارير توقّعات البيئة العالمية في المستقبل على نجاح هذا التقييم الرابع وكذلك على عمليات تقييم أخرى. وسوف يتم الحفاظ على السمات الحكومية الدولية وشبه العالمية وكذلك مواصلة تعزيزها من خلال بناء القدرات في البلدان النامية من أجل جمع البيانات والمعلومات البيئية وتقييمها وتبادلها. كما أن التقييم الجاري لعمليات التقييم المنظمة الخاصة بالإبلاغ والتقييم على الصعيد العالمي بشأن حالة البيئة البحرية، وهي المبادرة التي استهلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، متوقّع لها أن تقدّم نظرات متعمّقة مفيدة في هذا الخصوص. وسوف يُواصل تعزيز عمليات التقييم البيئي المتكامل على الصعيدين الإقليمي والوطني وذلك بالتشاور مع الحكومات وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة بغية ضمان التآزر مع العملية العالمية.

٣١- ومن اللازم أيضاً أن يستند التقرير عن توقّعات البيئة العالمية التالي على التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية وعلى تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، وأن يؤدي إلى زيادة تعزيز معرفتنا عن قيمة خدمات النظم البيئية الأحيائية (الإيكولوجية) وعن تأثير التغيّر البيئي في قابلية البشر للتأثر وفي رفاههم أيضاً. ومن اللازم أيضاً توجيه المزيد من الانتباه إلى تقييم فعالية السياسات العامة واستبانة أفضل الممارسات المتبعة في هذا الصدد.

٣٢- ويمكن استعمال المؤشّرات بمزيد من الفعالية لتنظيم بنية قاعدة أدلة الإثبات في الجيل التالي من عمليات التقييم الدولية وتعزيزها. كما يمكن استعمال المؤشّرات الجوهرية، بما في ذلك المؤشّرات المتوافرة حالياً ومنها مؤشّرات التنوّع الأحيائي حتى عام ٢٠١٠ ومؤشّرات الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل تعزيز تدفق البيانات على المدى القصير وعلى المدى الطويل أيضاً. كذلك فإن تسخير أحدث وأفضل الأبحاث العلمية وتعزيز إتاحة سبل الوصول إلى البيانات والمعلومات الآنية والمناسبة، إضافةً إلى المؤشّرات المحدية للسياسات العامة، عاملان لهما أهمية حاسمة للتقييم البيئي المتكامل الموجه بحسب أهداف

المستعملين، الذي ينجز من خلاله اليونيب استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ فيما يتعلق باستبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض.

٣٣- وقد رُصدت مخصّصات احتياطية في برنامج عمل اليونيب لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من أجل استهلال عملية تقييم خامسة ذات مصداقية علمية وجدوى للسياسات العامة ومشروعية. وسوف يخضع نطاق وأهداف التقرير الخامس عن تقييم توقّعات البيئة العالمية (GEO) لاعتبارات وجهات النظر المشتركة فيما بين مختلف الشُّعب، وسوف يتم تطويرهما بالتشاور مع الحكومات والوسط العلمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ورهنًا بالتوجيه الذي يُستمدّ من تلك المشاورات، يمكن استعمال عملية تقييم توقّعات البيئة العالمية التالية من أجل توفير المعلومات اللازمة استراتيجياً لإعداد برنامج عمل اليونيب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

خامساً - الاستنتاجات

٣٤- يقدّم التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية (GEO-4) تقيماً للتغيّر البيئي وكيف يؤثّر في أمن الناس وصحتهم وعلاقاتهم الاجتماعية واحتياجاتهم المادية (رفاه الإنسان)، وكذلك في التنمية بعامّة. وينطوي هذا التقييم ذو الحجّة على سردٍ لسيرة التغيّرات البيئية التي لا سابقة لها على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ وبعضها قد يبلغ نقاطاً حرجة، قد تقع بعدها تغيّرات مفاجئة أو متسارعة أو يُحتمل أن تكون لا رجعة فيها. وهذه التغيّرات تسبّبها الأنشطة البشرية التي تجري في عالم يزداد عولمةً وتصنيعاً وترابطاً، مدفوعةً باتّساع نطاق تدفّقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والناس والتكنولوجيات والمعلومات والأفكار والأيدي العاملة. ويبيّن التقرير كيف أن المسؤولية عن الضغوط البيئية العالمية ليست موزّعة بالتساوي في مختلف أرجاء هذا العالم؛ إذ في حين أن الأغنياء هم الذين يسهمون بأكثر قدر في حدوث تلك الضغوط، فإن الفقراء هم الأشدّ تأثراً بالضرر من عواقبها.

٣٥- التقرير الرابع عن تقييم توقّعات البيئة العالمية (GEO-4) هو قاعدة موارد ومعارف رئيسية، سوف يعمل اليونيب من خلالها على تعزيز الروابط بين البيئة والتنمية ومدّ الجسور بين العمليات السياساتية بشأن البيئة والتنمية.

٣٦- كما أن الرسائل الأساسية الموجهة إلى صنّاع القرار، التي أيدتها المشاورة العالمية الثانية الحكومية الدولية والمتعدّدة الأطراف صاحبة المصلحة بشأن التقرير الرابع عن تقييم توقّعات البيئة العالمية (GEO-4)، التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تستدعي إيلاء هذا الموضوع الاعتبار بصفة خاصة من جانب المجلس/المنتدى. ويقترح المدير التنفيذي أن ينظر المجلس/المنتدى في آتباع النهج التالي الثلاثي المستويات في الاستجابة إلى النتائج التي توصل إليها التقرير الرابع عن تقييم توقّعات البيئة العالمية (GEO-4):

(أ) حتّ الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجمهور العام على العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) وغيره من السلطات البيئية على مختلف الصُّعد العالمي منها والإقليمي والوطني والمحلي، بغية تحديد الأهداف البيئية واستخدامها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز قدرة اليونيب على دعم استجابة تقوم على الروابط في التصدي للتعغير البيئي من خلال الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وبرامج العمل لدى اليونيب؛

(ج) زيادة تعزيز القاعدة العلمية لدى اليونيب من خلال تطوير عملية تقييم البيئة العالمية المقبلة. وسوف يُطوّر نطاق وأهداف التقييم العالمي المقبل لتوقعات البيئة العالمية (GEO) بالتشاور مع الحكومات والوسط العلمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ورهنًا بالتوجيه المستمد من المشاورات الموماً إليها أعلاه، يمكن أن تُستخدم عملية التقييم العالمي من أجل توفير المعلومات اللازمة استراتيجياً لإعداد برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب).

المرفق

البيان الصادر عن المشاورة العالمية الثانية الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف
الأطراف صاحبة المصلحة بشأن التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية،
المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

EP

UNEP/DEWA/GEO/IGC.2/2

الأمم
المتحدةDistr.: General
30 August 2007Arabic
Original: Englishبرنامج الأمم
المتحدة للبيئة

المشاورة العالمية الثانية الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف
صاحبة المصلحة بشأن التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية
نيروبي، كينيا، ٢٤-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

بيان المشاورة العالمية الثانية الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف
صاحبة المصلحة بشأن التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية،
المعقودة في نيروبي من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

نحن، المشاركون في المشاورة العالمية الثانية الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف صاحبة المصلحة
بشأن التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية،

إذ نشير إلى مسؤوليات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المبينة في قرار الجمعية العامة
٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، بشأن استبقاء حالة البيئة العالمية قيد
المراجعة والاستعراض بغية ضمان تحديد أولويات المشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الواسعة
وكذلك تلقيها الاعتبار المناسب والكافي من الحكومات، وتشجيع إسهام الجماعات العلمية، وغيرها
من الجماعات المهنية، ذات الصلة بالموضوع، في اكتساب المعارف والمعلومات البيئية وتقييمها وتبادلها،
وإذ نشير أيضاً إلى مقررات مجلس الإدارة ٢٧/١٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، و٣/١٩
المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، و١/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، و١/٢٢ بء المؤرخ

٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، و٦/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وكذلك خصوصاً المقرر ٢/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن حالة البيئة العالمية، الذي دعا فيه مجلسُ الإدارة الحكومات والخبراء إلى الإسهام في وضع الصيغة النهائية للتقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية، وفقاً للعملية المبينة أثناء المشاورة العالمية الحكومية الدولية والمتعدّدة الأطراف صاحبة المصلحة بشأن التقييم الرابع لتوقّعات البيئة العالمية، التي عُقدت في نيروبي يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وذلك بعدة وسائل ومنها القيام باستعراض الموجز الموجه إلى صنّاع القرار في عام ٢٠٠٧، والمشاركة في المشاورة الثانية العالمية الحكومية الدولية والمتعدّدة الأطراف صاحبة المصلحة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ودعم أنشطة التوعية البعيدة المدى فيما يتعلق بالتقرير الرابع عن تقييم توقّعات البيئة العالمية، وطلب فيه إلى المدير التنفيذي أن يعرض النتائج التي خلص إليها التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية على مجلس الإدارة إبان دورته الاستثنائية العاشرة، بغية تيسير النظر في تلك النتائج وتبعاتها المحتملة، وذلك على سبيل المثال بشأن التوجيه الاستراتيجي لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبشأن أداء المهام الوظيفية المسندة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منظومة الأمم المتحدة وفي توفير الخدمات للدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

وقد نظرنا في كل قسم من أقسام الموجز الموجه إلى صنّاع القرار عن التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية،

وإذ نلاحظ مع الإعراب عن التقدير الدعم المقدّم من حكومات بلجيكا والنرويج وهولندا في عملية إنتاج التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية،

١- ندرك الدور الهام الذي تؤدّيه الحكومات وأصحاب المصلحة، وينبغي لها أن تواصل أداءه، في تحديد القضايا الرئيسية المراد تقييمها من خلال عملية تقييم توقّعات البيئة العالمية، وذلك بتوفير البيانات والمعلومات والمعارف من المصادر الإقليمية والوطنية والمحلية والأهلية، وكذلك في استعراض مشاريع النتائج، وفي النظر في إجراءات العمل المراد اتخاذها بناءً على النتائج التي تتوصّل إليها هذه العملية؛

٢- نرحّب مع الإعراب عن التقدير بالإسهامات العينية من الحكومات وأفراد الخبراء والمنظمات، ممّن أسهموا في أعمال التنسيق والإعداد والاستعراض الخاصة بالتقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية وموجزه الموجه إلى صنّاع القرار، استجابةً إلى البيان الصادر عن المشاورة العالمية الأولى الحكومية الدولية والمتعدّدة الأطراف صاحبة المصلحة بشأن التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية، التي عُقدت في نيروبي يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛^(٥)

٣- نؤيّد موجز التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية، الموجه إلى صنّاع القرار، الوارد في مرفق هذا البيان، ونشجّع على النظر فيه من جانب المجتمع العالمي ومنظومة الأمم المتحدة؛

٤- نوصي بأن يقدم المدير التنفيذي الموجزَ الموجهَ إلى صنّاع القرار عن التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي إبان دورته العاشرة للنظر فيه والاتفاق على إجراءات المتابعة المراد أن يتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار استراتيجيته المتوسطة الأجل وكذلك بشأن الميزانية وبرنامج العمل.
